التعليم العالي وتحديات التنمية المستدامة حالة الجزائر1962-2012

أ.د بوشنافة الصادق

Saddek_bouchenafa@yahoo.fr

أ. حيولة إيمان

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة المدية

Hayoula_mimi@hotmail.fr

Résumé

L'enseignement supérieur a amplement prouvé sa viabilité au cours des siècles et son aptitude à s'adapter, à évoluer et à engendrer le changement et le progrès dans la société. Vue l'évolution et le changement de cette dernière qu'est de plus en plus fondée sur le savoir ; l'enseignement supérieur et la recherche scientifique sont désormais des composants essentiels du développement durable des individus, des communautés et des nations.

الملخص

إن للتعليم العالي القدرة على إحداث التغيير والتكيف من خلال السعي لتحقيق تقدم المجتمع ، حيث يقع مجال هذا التغيير باعتماد المجتمع على المعرفة العلمية وبشكل متزايد، وبذلك أصبح التعليم العالي والبحث العلمي من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة للأفراد والمجتمعات والأمم.

مقدمة:

يعتبر التعليم بكل مراحله وبمختلف مجالاته وسيلة للارتقاء بالمجتمعات والوصول بها إلى أعلى المراتب ، خاصة التعليم الجامعي لما له من دور فعال في كل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، السياسة والثقافية خصوصا في الوقت الراهن حيث يشهد العالم تحولات هيكلية جذرية وعميقة جراء العولمة والثورة التكنولوجية والمعلوماتية ، التي أثرت تأثيرا مباشرا على كافة التشكيلات بما فيها الجامعة المسند لها إنتاج وتقديم المعارف العلمية والبحث العلمي وكذا خدمة المجتمع ، لذا كان عليها مواكبة هذه

التغيرات ومجابهة كل التحديات بما يحقق التنمية المستدامة.

مما سبق تتبلور لدينا الإشكالية التالية:

ما مدى أهمية الدور الذي يلعبه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة ؟

المحور الأول: ماهية التعليم العالي.

يعتبر التعليم من الأعمدة الأساسية لبناء المجتمعات حيث أن زيادة نسب التعليم وانخفاض نسب الأمية مؤشر على سعي الدول للارتقاء نحو تحقيق التنمية وسير بركب الحضارات المتقدمة.

1/مفهوم التعليم العالي:"إن التعليم العالي ليس مجرد تكملة للمرحلة ما بعد الثانوية، بل هو تكملة للجهود الإنسانية بغرض الرقي بالإنسان و تثقيفه، وتحقيق طموحاته المعرفية، فضلا عن كونه يسد حاجات المجتمع من خبرات ومهارات معينة بغرض التنمية و التطور" [1].

حسب المادة "02" من القانون رقم 99-05 " يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين أو للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي" [2].

حيث يسعى التعليم العالي لتحقيق الأهداف التالية:

-يسهر التعليم العالي في مجال البحث على تطوير البحث العلمي والتكنولوجي وتثمينه في كل التخصصات.

-يضمن التعليم العالي العلاقة الضرورية بين نشاطات التعليم ونشاطات البحث ويمنح الوسائل اللازمة للتكوين بالبحث والبحث.

-يساهم التعليم العالي في السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي ويعمل على تجسيد أهدافها.

-يعمل التعليم العالي على تعزيز الطاقات العلمية الوطنية بالاشتراك مع الهيئات الوطنية والدولية للبحث التي توطد معها علاقات تعاون مختلفة.

-يعتمد التعليم العالي سياسة تعاون وطيدة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مع جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

-يساهم التعليم العالي في تطوير الثقافة ونشرها كما يساهم في نشر المعارف ونتائج البحث والإعلام العلمي والتقني، ويحفز الابتكار والاختراع في ميدان الفنون والآداب والعلوم والتقنيات والنشاطات الرياضية.

-يساهم التعليم العالي في إبراز ودراسة التاريخ والتراث الثقافي الوطني وتثمينها.

-يساهم التعليم العالي داخل الأسرة العلمية والثقافية العالمية في مناقشة الأفكار وتقدم البحث والتقاء الثقافات والحضارات قصد تبادل المعارف وتلاحقها.

2/وظائف قطاع التعليم العالي: يسند للجامعة أداء الوظائف التالية:

أ/إعداد الكفاءات البشرية: هي أول وظيفة تختص بها، حيث تقوم بإعداد الكفاءات المطلوبة التي ستقوم بشغل الوظائف العلمية والتقنية، المهنية والإدارية ذات المستوى العالي[3]؛ حيث تعد هذه العملية إحدى الوظائف الرئيسية والمهمة التي يؤديها لتنمية القوى البشرية المؤهلة والمدربة للاستفادة منها في النهوض بالمجتمع وتطويره وتوثيق العلاقة بين أفراده، كما يمكن أن ينظر لهذا

القطاع من زاوية إنتاجه للقوى البشرية المدربة على أنه مؤسسة إنتاجية لذلك أصبح من مسؤولياته الأخذ على عاتقه مسؤولية التدريب بعد الإعلان ، لأن التدريب من خلاله تستطيع نشر الاتجاهات الحديثة في مجالات التخصصات المختلفة [4].

ب/البحث العلمي: يسند للقطاع التعليم العالي القيام بالبحث العلمي كوظيفة أساسية إلى جانب الوظائف الأخرى، حيث يعرف البحث العلمي على أنه عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة بإتباع طريقة علمية منظمة، بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج وإلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة [5]، ومن ثم يمكن اعتبار البحث العلمي الحد الفاصل بين التقدم والتخلف بالنظر لدوره في المجتمع ومدى الاهتمام به وتطوره، ومساهمته في تكوين رأس مال بشري كفء وفعال، وقدرته على الاستخدام العقلاني الرشيد للموارد المتاحة الكفيلة بإيجاد حلول لمشاكل المجتمع في جميع المجالات بما يحقق التنمية المستدامة المنشودة.

ت/خدمة المجتمع: تنطوي هذه الوظيفة على تحديد احتياجات الأفراد والمؤسسات في المجتمع، ووضع البرامج والأنشطة التي تلبي هذه الاحتياجات من خلال مؤسسات التعليم العالي من جامعات وكليات ومعاهد ومراكز بحثية. حيث أن مفهوم هذه الوظيفة يتبلور في نشاط تعليمي يعمل على جذب الأفراد من خارج الجامعة عبر نشر المعرفة خارج أسوارها، بغية إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة، وللقيام بذلك ينبغي أن تقوم الجامعات بنشر وإشاعة الفكر العلمي الخاص بالبيئة الأكاديمية وتبصير الرأي العام حول ما يجري في حقل التعليم من حيث الفكر والممارسة، وكذا يجب على الجامعات أن تقوم بتقويم مؤسسات المجتمع وتقديم مقترحات وحلول لقضايا المجتمع ومشكلاته وتقديم بدائل وتصورات تقوم بنشر الفكر التربوي داخل المجتمع [6].

المحور الثاني: التعليم العالي و التنمية المستدامة.

على اعتبار أن التنمية المستدامة هي تلك "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"[7]؛ أي أنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الوارد وتوجيه الاستثمارات وتكيف التنمية التكنولوجية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في سبيل تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم [8].

يندرج تحت هذا التعريف الموجز عدد من القضايا المهمة هي: [9]

-أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودات، بل للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد.

-أن هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها.

-أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد.

-أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشارا القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا.

فالتنمية المستدامة من أهم وظائف التعليم العالي ومحور اهتمامه كونها تهتم بمختلف الجوانب البشرية والاقتصادية، البيئية والمؤسسية من خلال سعيها لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي: [10]

أ/اجتماعيا:

- مكافحة الفقر (تخفيض معدل البطالة، تخفيض مؤشر الفقر البشري، تخفيض عدد السكان الذين يعيشون تحت الفقر).
- الديموغرافية والاستدامة (معدل النمو السكاني).
- تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب (رفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين، زيادة النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية والجامعات).
- حماية صحة الإنسان وتعزيزها (رفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، تخفيض عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه المأمونة، تخفيض عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية، تخفيض عدد السكان الذين لا يحصلون على المرافق الصحية).
- تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية (نسبة السكان في المناطق الحضرية).

ب/اقتصاديا:

- التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة (رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، زيادة حصة الاستثمار الثابت الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي...).
- تغير أنماط الاستهلاك (ترشيد نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة...).
- ترشيد استخدام الموارد والآليات المالية.
- المساواة في توزيع الموارد وإيقاف تبديدها.
- الحد من التفاوت في مستوى الدخل.
-

- **ت/بيئيا:**

- حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها.
- النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة.
- مكافحة إزالة الغابات والتصحر.
- مكافحة تلوث المياه والتربة والهواء

ث/مؤسسيا:

- الحصول على المعلومات.
- العلم (زيادة عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير، زيادة الإنفاق على البحث والتطوير.
- استخدام تكنولوجيا أنظف.

المحور الثالث:التعليم العالي في الجزائر والتحديات المستقبلية.

أولا/مبادئ التعليم والتكوين في الجامعة الجزائرية: عملت الجزائر منذ الاستقلال على

إجراء عدة تعديلات حيث قامت اللجنة الوطنية التي عقدت اجتماعها الأول في 15 ديسمبر 1962 بتبني مجموعة من المبادئ هي ديمقراطية التعليم، التعريب، الجزأرة، التكوين العلمي و التكنولوجي.

-**ديمقراطية التعليم الجامعي:** حيث سعت الجزائر لإرساء هذا المبدأ بعد الاستقلال كنهج ثوري ثقافي ولتحقيق مجموعة من الأهداف: [11]

- إتاحة الفرص المتكافئة لجميع الطلبة الجزائريين الذين أنهوا بنجاح دراستهم الثانوية، كل حسب كفاءته العقلية بغض النظر عن مكانته الاجتماعية.
- ربط جميع جهات الوطن الجزائري بشبكة واسعة من الجامعات والمعاهد العليا.
- توفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية، المنح الدراسية والمطاعم الجامعية والسكن والنقل.

-**التعريب:** يقصد بهذا المبدأ التعريب التدريجي للتعليم من أجل استكمال معالم جزائر الاستقلال، فهو ليس مجرد عملية ضرورية لإعادة التوازن اللغوي في البلاد لصالح لغة الشعب الأصلية، وإنما هي قضية وطنية بكل ما تعنيه هذه الكلمة [12].

-**الجزأرة:**

عملت الجزائر منذ الاستقلال على إجراء عدة تعديلات حيث قامت اللجنة الوطنية التي عقدت اجتماعها الأول في 15 ديسمبر 1962 بتبني مجموعة من المبادئ هي الجزأرة، ديمقراطية التعليم، التعريب، والتكوين العلمي و التكنولوجي،

فالجزأرة تعني التخلص من العنصر الأجنبي في مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات الجامعية وتعويضه بالعنصر الوطني، حيث مست هذه العملية محتويات برامج التعليم والوسائل التربوية، موظفي التعليم والتأطير وكذا التشريع والقوانين المعمول بها[13].

-**الاتجاه العلمي:** الغرض من هذا المبدأ هو المساهمة في التقدم العلمي واكتساب التكنولوجيا، حيث جاء في الميثاق الوطني على ضرورة ارتكاز الثورة الثقافية على التحكم في العلوم والتكنولوجيا أكثر من ارتكازها على المعرفة التقديرية [14].

ثانيا/الجامعة الجزائرية وعصر العولمة.

يقصد بمصطلح العولمة في التعليم العالي عملية إدماج البعد الدولي في التعليم العالي والبحث والخدمات، وبذلك يمكن وضع إطار عام لتطوير التعليم العالي في إطار العولمة كأحد روافد التنمية البشرية بشكل عام تتلخص محاوره في الآتي: [15]

-أخذ الحيطة والحذر في تخطيط وتطوير التعليم العالي في عصر الكونية، من حيث الحاجة إلى تعليم يحفظ للأمة هويتها.

-تعاون ومشاركة الأطراف ذات العلاقة في عملية تخطيط وتطوير التعليم العالي (وزارة التخطيط، وزارة التعليم العالي، وزارة التربية والتعليم، مؤسسة التدريب التقني والمهني، وزارة الصحة، وزارة الصناعة، مؤسسات القطاع الخاص)، وذلك للوصول للقرارات التخطيطية للتطوير المطلوبة والآليات المناسبة لتنفيذها.

-الأخذ الجاد لإدارة الجودة الشاملة في إدارة مؤسسات التعليم العالي بما يحقق رفع كفاءة الأداء

بهذه المؤسسات والقيام بوظائفها (إعداد القوى البشرية ، البحث العلمي ، التنشيط الثقافي والفكري العام) بالشكل المطلوب .

-توفير المناخ الملائم لانضباط العملية التعليمية وانطلاقها لتواكب العصر من خلال تحديث عمليات الاتصال والإدارة في المؤسسات التعليمية بالوسائل التكنولوجية الحديثة.

-الاهتمام والعناية ببرنامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم باعتبارهم الأداة الحقيقية لتفعيل كافة أشكال ومداخل التطوير ، وتحقيق التأهيل المرغوب للطلاب وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لإدارة التنمية .

-إعادة النظر في المناهج الدراسية الحالية بمؤسسات التعليم العالي، والعمل على تغييرها أو تعديلها لتواكب التنمية، وأيضاً التركيز على استخدام الوسائط المتعددة في عمليات التدريس الجامعي.

-إدخال البعد الدولي في المناهج وتوفير بيئة تعليمية يتوافر فيها سمات ومعطيات العولمة من خلال إجراء المقارنات الثنائية BENCHMARKING مع جامعات الدول المتقدمة ، ومن ثم تحقيق عالمية مؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي.

-الاستفادة من تقنيات التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد، مما يعطي فرصة أكبر للراغبين في التعلم، علاوة على تحسين مستويات التدريس والتعليم.

-التأكيد على ضرورة ارتباط التعليم العالي والجامعي بحاجة سوق العمل في عملية مستمرة وتحقيق التكامل بينهما، وذلك من خلال تأهيلها بالمهارات المطلوبة، واستمرار تدريب القوى البشرية بعد تأهيلها الجامعي.

-تكامل الإعداد العلمي والتأهيل المهني كمسؤولية رئيسية لمؤسسات التعليم العالي في ظل مفهوم التربية المستمرة.

ثالثا/جهود ونتائج تأهيل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر:

ومن أهم نتائج المحققة من سياسية تأهيل قطاع التعليم العالي في إطار التنمية المستدامة ما يلي:

أ/تزايد عدد الطلبة المسجلين: بلغ إجمالي عدد الجزائريين الذين تم إحصائهم سنة 1961 في مؤسسات التعليم العالي 1317 طالبا مسجلا في جامعة الجزائر وملحقتيها في كل من وهران وقسنطينة ولقد تضاعف العدد أثناء الدخول الجامعي لسنة 1962-1963 ليصل العدد بعد خمسين عاما إلى 1200000 أثناء الموسم الجامعي 2010-2011 وبذلك تضاعف العدد بحوالي 1000 مرة مع توزع هذا التعداد عل العديد من الجامعات الموجودة في 48 ولاية ويضاف إلى هذا العدد الطلبة المسجلون في المؤسسات التابعة لوصاية إدارية أخري غير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حيث يوضح الجدول التالي تزايد عدد الطلبة المسجلين.

الجدول رقم (01) يبين تزايد عدد الطلبة المسجلين

البيان	1963/1962	2010/2009
عدد الطلبة المسجلين في التدرج	2725	1034313
عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج	156	58975
الإجمالي	2881	1093288

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (1962-2012) موقع الوزارة www.mesrs.dz

كما بلغ عدد الطلبة المسجلين في التدرج للموسم الجامعي 2010-2011 ما يقارب 1077945 طالب وعددهم في ما بعد التدرج 60617 طالب ليصل عددهم خلال الموسم الجامعي 2014-2015 ما يقارب مليون و330 ألف طالب منهم 71 ألف تسجيل في الماستر والدكتوراه و55 ألفا في جامعة التكوين المتواصل.

ب/زيادة عدد الإناث المسجلين: ارتفعت حصة الإناث بالنسبة إلى مجموع المسجلين من 23 بالمائة سنة 1972 إلى 50 بالمائة سنة 2000 لتصل إلى 59 بالمائة سنة 2010 والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02) يبين تزايد عدد الإناث المسجلين

البيان	1972	1992	2002	2011
نسبة الذكور المسجلين في التدرج	77	61	50	41
نسبة الإناث المسجلين	23	39	50	59

في التدرج				

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (1962-2012) موقع الوزارة www.mesrs.dz

حيث يوضح الجدول الجهود الحثيثة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وإدراك المسؤولين للدور الفعال الذي تلعبه المرأة في تحقيق التنمية باعتبارها نصف المجتمع.

ت/تزايد مستمر لعدد حاملي الشهادات: أنتجت منظمة التعليم العالي حوالي 2000000 من حاملي الشهادات خلال خمسين سنة من 3069 طالب في عشرية الستينيات لتشهد العشرية 2001-2011 تخرج 1393000 طالب من حاملي الشهادات من مؤسسات التعليم العالي.

ث/تزايد عدد حاملي شهادات التدرج: حسب الإحصائيات تضاعف عدد الطلبة المسجلين تسعة مرات ما بين سنة 1960 و1970 ليرتفع التعداد في العشرية الأخيرة إلى 626318 طالب ليكون بذلك تضاعف عدد الطلبة ب400 مرة خلال خمسين سنة من 1962 إلى 2012 والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03) تزايد عدد حاملي شهادات التدرج حسب التخصصات الكبرى

البيان	1963/1962	2011/2010
العلوم الدقيقة /التكنولوجيا	غير متوفر	49400
العلوم الطبيعية /علم الأرض	غير متوفر	19200
العلوم الطبية (بما فيها البيطرة)	70	6500
العلوم الاجتماعية/العلوم الإنسانية	23	171300
الإجمالي	93	246400

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (1962-2012) موقع الوزارة www.mesrs.dz

ج/تزايد تعداد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج: شهدت العقود الخمسة الماضية ارتفاع عدد التسجيلات في مرحلة ما بعد التدرج حيث انتقلت من 156 طالب إلى 60000 طالب وهذا بفضل جهود الدول في دعم التعليم في مختلف مرحله خاصة مرحلة ما بعد التدرج لدعم كل القطاعات بفضل مخرجات هذا النظام من الإطارات الفعالة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04) تزايد تعداد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج

البيان	1963/1962	2011/2010
تعداد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج	156	60617

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (1962-2012) موقع الوزارة www.mesrs.dz

ح/تزايد التكوين لنيل شهادة الدكتوراه: يمثل التكوين لنيل شهادة الدكتوراه شقا أساسيا من السياسة القطاعية الخاصة بتكوين الإطارات من أجل ذلك تم استحداث مدارس الدكتوراه ذات طابع محلي أو جهوي أو وطني، حيث بلغ عدد المسجلين بين(ماجستير، دكتوراه، دكتوراه دولة) للموسم الجامعي 2010-2011 50650 طالب من ناحية أخرى بلغت عدد المناقشات 6957 مناقشة لسنة 2010، أما فيما يخص التكوين في الطور الثالث (دكتوراه نظام ل.م.د) تم الشروع في الموسم الجامعي 2010-2011 باعتماد 200 تكوين بعدد إجمالي بلغ 2305 طالب مسجل، وفي الموسم الجامعي 2011-2012 تم اقتراح 880 تكوين في الدكتوراه للاعتماد منها 36 تكوينا في مدارس الدكتوراه حيث بلغ عدد المناصب التي تم فتحها 10108منصب.

خ/التكوين في الخارج: خلال خمسة عقود من الزمن تم إرسال أكثر من 50000 طالب في كل أطوار ومجالات التكوين إلى دول مختلفة عبر أربع قارات (أوروبا، أمريكا، إفريقيا وأسيا) حيث بلغ عدد الأساتذة والباحثين المستفيدين من برامج المنح للفترة الممتدة من2000-2011 إلى 3056 أستاذ وباحث.

د/انفتاح التعليم العالي: سجل انفتاح الجامعة الجزائرية على المحيط الدولي باستقبال 8053 طالب أجنبي من 59 جنسية مختلفة للموسم الجامعي 2010-2011، بينما لم يسجل سوى 200 طالب في سنة 1970 أي بتزايد يقدر بنحو 400 بالمائة ما بين 1970 و2011 معظم المسجلين هم في طور التدرج بنسبة 70 بالمائة في التخصصات العلمية والطبية و30 بالمائة في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

ذ/ ارتفاع نسبة التأطير وتنوعه: بلغ عدد الأساتذة المكلفين بالتأطير 298 أستاذ سنة 1962 ليصل عددهم أكثر من 40000 أستاذ سنة 2011 أي تضاعف عددهم ب135 مرة حيث بلغت نسبة العنصر النسوي ضمن إطار مهنة التدريس في التعليم العالي 40 بالمائة من سلك الأساتذة. والجدول التالي يوضح تزايد عدد الأساتذة:

الجدول رقم (05) تزايد عدد الأساتذة الدائمين

البيان	1963/1962	2011/2010
عدد الأساتذة الدائمين	298	40140
مجموع الطلبة المسجلين	2725	1077945
نسبة التأطير	9	27

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (1962-2012) موقع الوزارة www.mesrs.dz

من هذا الجدول نلاحظ تزايد عدد الطلبة بالموازاة مع زيادة عدد الأساتذة غير أن زيادة الطلبة كان بوتيرة أكبر من زيادة الأساتذة مما يعكس ارتفاع نسبة التأطير من 9 للموسم الجامعي 1962-1963 إلى 27 للموسم الجامعي 2010-2011.

ر/**تزايد عدد مؤسسات التعليم العالي:** موزعة بين 105 مؤسسة للتعليم العالي موزعة على ثمانية وأربعون ولاية مقسمة تضم 49 جامعة و 10 مراكز جامعية و20 مدرسة وطنية عليا، بالإضافة إلى 07 مدراس عليا للأساتذة و12 مدرسة تحضيرية و03 مدراس تحضيرية مدمجة و04 ملحقات حيث يوضح الجدول التالي توزيعها بين المناطق.

الجدول رقم (06) تزايد مؤسسات التعليم العالي

البيان	**منطقة الوسط**	**منطقة الشرق**	**منطقة الغرب**	**المجموع**
الجامعات	17	21	11	49
المراكز الجامعية	03	01	6	10
الملحقات الجامعية	01	01	02	04
المدارس الوطنية العليا	15	03	02	20
المدارس العليا للأساتذة	03	02	02	07

المدارس التحضيرية	03	03	06	12
أقسام تحضيرية مدمجة	02	01	لا توجد	03
المجموع	44	32	29	105

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي www.mesrs.dz.

كما بلغت مراكز البحث 11 مركز وطني و04 وحدات للبحث و03 وكالات للبحث والتطوير موزعة عبر التراب الوطني الأمر الذي يظهر اهتمام الدولة الجزائرية بعمليات البحث والتطوير.

ز/**ترقية الكتاب الجامعي:** يعد الكتاب الجامعي الوسيلة المفضلة لدعم البيداغوجي من أجل ذلك تم إنشاء الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية سنة 1973 لدعم المسار الجامعي لكل الإطارات والنخبة الوطنية، فالمؤلفات وكتب التدريس والمنشورات الخاصة التي تم إنجازها ووضعها تحت تصرف المؤسسات الجامعية والطلبة مع الانشغال الدائم بتكييف الأسعار مع قدراتهم المالية، حيث يعتبر الديوان الوطني موردا للنشر أكثر من 5200 عنوان يغطي كل الفروع وكل أطوار التكوين الجامعي ويتكون مورد النشر هذا 52 بالمائة من عناوينه باللغة العربية 48 بالمائة باللغات الأجنبية، وهي موزعة حسب الفروع إلى النسب التالية: 55 بالمائة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 32 بالمائة للعلوم الدقيقة والتكنولوجيا، 13 بالمائة لعلوم الطبيعة والحياة، كما توسعت شبكة التوزيع من 03 مكتبات في سنة 1973 إلى أكثر من 50 مكتبة سنة 2012 معظمها في الحرم الجامعي.

س/**وضع أجهزة للتقييم وضمان جودة التعليم العالي:** تم ذلك بتأسيس جهازين للتقويم سنة 2010 وهما:

-**اللجنة الوطنية لتقويم مؤسسات التعليم العالي:** تتمثل مهامها تقييم مجموع نشاطات وأعمال المؤسسات التعليم والتكوين العاليين بصفة منظمة من خلال إعداد نظام مرجعي ومعياري، وتحليل أعمال المؤسسات بغرض مضاعفة فاعليتها داخليا وخارجيا وبعث الحركية في التقييم الذاتي وتعزيز كل علاقة ممكنة مع تنظيمات التقييم وضمان الجودة المشابهة لها عبر العالم.

-**المجلس الوطني لتقويم البحث العلمي والتطور التكنولوجي:** مكلف بتقييم الاستراتيجيات والوسائل التي يتم وضعها في إطار السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطور التكنولوجي، كما يقوم بتقدير الاحتياجات المتعلقة بالكفاءات من أجل الوصول للأهداف المسطرة ويساهم في تحليل تطور المنظومة الوطنية للبحث ويقترح إجراءات في إطار التنافس العلمي على المستوى الدولي، ويسند له القيام بإعداد حوصلة عن نشاطاته عند نهاية كل برنامج خماسي.

ويساعد جهازي التقييم هذين "اللجنة الخاصة لضمان الجودة" التي تساهم في تطبيق برنامج الأعمال الواجب القيام به بهدف استكمال عملية تنفيذ نظام ضمان الجودة، ويكون هذا عن طريق

تكوين مسؤولي ضمان الجودة في مجال تقنيات التقييم الذاتي وإعداد المعايير والمرجعيات والكتب الوجيزة والأدلة.

ش/دعم الأخلاقيات والأدبيات المهنية: تم تأسيس مجلس أخلاقيات وأدبيات المهنة الجامعية لأول مرة بموجب القانون التوجيهي الخاص بالتعليم العالي سنة 1999 وقد تم الشروع فيه مع الدخول الجامعي 2005-2006، حيث ساهم تطبيقه للفترة الممتدة من 2005-2009 من إعداد قانونه الداخلي وتنظيم عدد معتبر من نشاطات التوعية ذات الصلة بقضايا أخلاقيات وأدبيات الجامعة وتعميمها، فهذا الجهاز الاستشاري الملحق بوزير التعليم العالي والبحث العلمي تمكن سنة 2010 من تجسيد أجد أهم أهدافه والمتمثل في إعداد وتبني ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية الذي تم نشره بين أفراد الأسرة الجامعية.

ص/تفعيل الخدمات الجامعية: كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال صعبا نسبيا، لذلك قامت الدولة بتبني سياسة دعم الطلبة وذلك بإنشاء نظام الخدمات الجامعية الذي سعى لتحقيق الأهداف التالية:

-التخفيف من عبء التكاليف المالية بالنسبة للأسر المعوزة وذلك عن طريق المنح المدرسية.

-توفير الخدمات مثل الإطعام والإيواء والنقل والصحة وغيرها بأسعار متدنية.

-تجسيد قسم للنشاطات الاجتماعية والثقافية والرياضية في الإقامات الجامعية بتوفير الأجهزة والوسائل والنوادي والجمعيات.

ض/تعزيز منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي: حيث قامت الدول بإنشاء عدة أجهزة للبحث والتطوير يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (07) تعزيز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

الهيئة	سنة التأسيس	الوصاية	سنة الحل
مجلس البحث	1963	-	1968
هيئة التعاون العلمي	1968	-	1971
المجلس المؤقت للبحث العلمي	1971		1973
الهيئة المؤقتة للبحث العلمي	1973		1983
محافظة الطاقات الجديدة	1982		1986
محافظة البحث العلمي والتقني	1984		1986
المحافظة العليا للبحث	1986		1990
الوزارة المنتدبة المكلفة بالبحث والتكنولوجيا	1990		1991
الوزارة المنتدبة المكلفة بالبحث والتكنولوجيا والبيئة	1991		1991
أمانة الدولة للبحث	1991		1992
أمانة الدولة	1992		1993
الوزارة المنتدبة المكلفة بالجامعات والبحث	1993		1994

الوزارة المنتدبة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المكلفة بالبحث العلمي	2000		إلى يومنا هذا
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي	2008		إلى يومنا هذا

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (1962-2012) موقع الوزارة www.mesrs.dz

ط/منظومة البحث المنبثقة عن القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 حيث يمكن تلخيص أهداف هذا القانون في النقاط التالية:

-تعزيز الأسس العلمية والتكنولوجية في البلاد.

-تحديد وجمع الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

-إعادة تأهيل وظيفة البحث في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وفي مؤسسات البحث والحث على تثمين نتائج البحث.

-تعزيز تمويل الدولة لنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

-تثمين الصروح المؤسساتية والتنظيمية للتكفل بنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بفعالية أكثر.

حيث تمثل سنة 1998 نقطة الانطلاق الحقيقة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر تعزز ذلك على المستوى المؤسساتي والتنظيمي بهيئات والهياكل التالية:

-هيئات لإعداد وتسطير السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

-هياكل ترقية وتنفيذ البحث العلمي والتطوير التكنولوجي متمثلة في:

- المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي الموجه للبحث العلمي على مستوى القطاع أو على مستوى قطاعات متعددة مهمتها تحديد وبرمجة وتنفيذ وتقييم مشاريع البحث.
- وحدة البحث مكلفة بتنفيذ ميدان معين من ميادين البحث.
- مخابر البحث في الجامعة أو المشتركة مع هياكل أخرى وحتى الاقتصادية منها حيث بلغ عددها أكثر من 1046 مخبر للبحث يتوفر على مرافق وتجهيزات خاصة، موزعة على مختلف مؤسسات التعليم العالي.

كما بلغت مشاريع البحث أكثر من 2842 بحث وطني وحدد أكثر من 100 برنامج في مجال البرمجة والتنظيم والإجراءات المؤسساتية وتطوير الموارد البشرية وذلك من خلال المخطط الخماسي الثاني الممتد من سنة 2008-2012 والذي ساهم في تحسين البرمجة وترقية الموارد البشرية وتثمين نتائج البحث ومضاعفة مرافق البحث من خلال حجم المخصصات المالية الممنوحة لهذا القطاع .

رابعا/نتائج تأهيل قطاع التعليم العالي على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

يمكن تحديد أهم النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (08) يحدد تأثير تأهيل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي على تحقيق التنمية

المستدامة في الجزائر.

المؤشرات	الوحدة	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	208.8	214.1	187.2	197.5
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية	2.8	4.1	2.6	3.9
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	5508.3	5531.8	4741.5	4910.4
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	نسبة مئوية	3.3	2.9	4.0	4.0
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	نسبة مئوية	36.8	39.4	42.5	40.4
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	0.8	−9.3	−29.4	−26.0
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	نسبة مئوية	0.4	−4.3	−15.7	−13.2
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	68.3	63.8	40.0	45.6
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	65.7	68.5	65.6	68.1
إجمالي الاحتياطات الرسمية	مليار دولار	194.0	187.2	156.6	136.4
الدين الخارجي الإجمالي %من الناتج المحلي	نسبة مئوية	1.6	1.5	1.1	1.0
عدد السكان	مليون نسمة	37.9	38.7	39.5	40.2
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	نسبة مئوية	9.8	10.6	11.8	11.9

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF).

من جدول أعلاه نستنتج أن قطاع التعليم العالي والبحث العالي يلعب دور فعال في تحقيق التنمية

المستدامة حيث أن أهم العوامل المؤثرة المستوى التعليمي حيث تشهد نسبة البطالة انخفاضا مستمرا لدى حاملي الشهادات الجامعية إذ تراجعت النسبة لدى هذه الفئة من 21,4 % إلى 14,3 % ما بين 2012 و2013 لتبلغ 13% في سنة 2014 ليصل إلى 10.1% في سنة 2015[17].

كما يذكر أن مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وصلت العدد الإجمالي للمؤسسات المصغرة المستحدثة بها حتى شهر مارس 2014 يقارب 300 ألف مؤسسة ساهمت في توفير قرابة مليون منصب شغل والحكومة الجزائرية في مسعى منها يحاول رفع معدلات المشاريع الممولة من طرف هذه الوكالة من 23 ألف مشروع عبر الوطن إلى 30 ألف مشروع في سنة 2016، كما أن مؤشر الفقر قد انخفض دون 5 وهذا يعكس جهود الدولة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال التعليم[18] .

الخاتمة:

لقد بذلت الجزائر جهود حثيثة للنهوض بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي لما له من دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة لاسيما البشرية منها من خلال مخرجات النظام من الإطارات ذات الكفاءة والفعالية العالية، ويتجسد ذلك أيضا من حجم الهياكل والمرافق والموارد المادية والمالية والبشرية والتكنولوجية.

حيث نستنتج مما سبق أن التعليم العالي في الجزائر:

-أنه تعليم وطني جمهوري يتماشى مع مبادئ الدولة الجزائرية وقيمها الاجتماعية والثقافية.

-أنه تعليم مجاني متاح للجميع دون قيود متعلقة بالجنس أو الأصل أو الدين أو حتى الظروف الاجتماعية.

-أنه نظام مكيف مع حاجيات كل فرد لتكريسه مبدأي المساواة والإنصاف من خلال صقله للقدرات الخاصة وتشجيع المواهب وتحفيزها بما يحقق التنمية المستدامة.

-أنه تعليم يساهم في تنمية المعرفة والعلوم على المستوى الوطني والدولي من خلال حجم الانجازات والرفع من الأداء الكلي وحجم الطموحات.

-أنه نظام متطور باستمرار حسب الأوضاع وبصور متفاوتة وكذا اعتماده النهج الإصلاحي في مختلف المراحل بما يتماشى مع التحولات المستجدة.

-اعتماد الحداثة في البرامج للاستجابة لتقدم الحاصل في العلوم والتكنولوجيا والمعلوماتية وكذا تعميم نظام (ل.م.د).

-تفعيل عمليات التقويم من خلال وضع أجهزة خاصة لعملية التقويم وضمان الجودة على كل المستويات في مؤسسات التعليم العالي.

-تبنيه لمبدأ الانفتاح والاندماج مع المحيط من خلال استحداث مجالس التحسين والتقويم والتوجيه في عالم الشغل من جهة وتثمين نتائج البحث العلمي من جهة أخرى من خلال مخابر البحث ونشر النتائج بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة ونشر الثقافة العلمية.

وفي الأخير لا بد من تثمين هذه الجهود المبذولة للنهوض بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بما يتماشى مع الأوضاع الراهنة والمستقبلية وتحقيق أهداف التنمية المتكاملة المنوطة به.

قائمة المراجع:

([1]) عمر محمد علي، رؤية مستقبلية لدور التعليم و البحث العلمي، طلا سيدار،دمشق ، 1988، ص 25.

([2]) القانون رقم 99-05 المؤرخ 1999/04/04، الجريدة الرسمية العدد 24، الجزائر، 1999.

([3]) حسين عبد اللطيف بعارة، ماجد محمد الخطايبية، الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 26 (بتصرف).

([4]) محمد منير مرسي، التعليم الجامعي المعاصر قضاياه واتجاهاته، دار الثقافة القطرية، الدوحة، 1987، ص25 (بتصرف).

([5]) العبادي هاشم فوزي، إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 554.

([6])وزارة التعليم العالي للمملكة العربية السعودية، الوظيفة الثالثة للجامعات، منشورات وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، المملكة العربية السعودية، 2013، ص10 متوفر على موقع الوزارة www.mohe.sa .

([7])Bruno Kestemont, les indicateurs de développement durable Fondements et applications, en vue de l'obtention du grade académique de Docteur en sciences, Faculté des Sciences Université Libre de Bruxelles, Bruxelles, 2010, P 23.

([8])نوزاد عبد الرحمان الهيتي، التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص14.

([9])المرجع نفسه ص 15.

([10])اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا تحليل النتائج، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص6-ص7-ص8.

([11])رابح تركي، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992، ص159.

([12])عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة(الاقتصاد،المجتمع والسياسة)، دار الفجر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004، ص110.

([13])صالح فيلالي، ملاحظات عامة حول سياسات ديمقراطية التعليم، البحث العلمي، الجزرأة، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري قسنطينة، العدد الخامس، الجزائر، 2004، ص73-ص86.

([14])رابح تركي، مرجع سابق ص 160

.

([15])غازي عبيد مدني، تطوير التعليم العالي كأحد روافد التنمية البشرية في المملكة، ورقة علمية مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ (2020)، الرياض، 19- 23 أكتوبر 2002م، ص13- ص15.

([16])/وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (1962-2012) موقع الوزارة www.mesrs.dz

([17])صندوق النقد الدولي(IMF). www.ons.dz([18]).